اقتصاد

التجار يسألون لماذا لا تدعم الدول الصديقة الليرة السورية

القلاع: أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة هم من يحصلون على مبالغ دعم التصدير!!

| الوطن

أكد مدير هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات إيهاب إسمندر خلال ندوة الأربعاء التجاري أمس أن طريقة دعم الدفعات بالعملات الوطنية في عمليات الاستيراد والتصدير تحتاج إلى مناقشات واسعة مع الدول الصديقة، منوهاً بأن تراجع العملة الوطنية لا يشجع على تعامل البلدان الأخرى معنا، وذلك جواباً على تساؤلات التجار التي تركزت على كيفية قيام الدول الصديقة بدعم الليرة السورية من خلال دعم التبادل التجاري وتنفيذ المزايا التفضيلية التي وعد بها عدد من الدول الصديقة. حيث تساءل عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد لماذا لا تدعم الدول الصديقة الليرة السورية كجزء من الدعم الاقتصادي لسورية؟ وتساءل أيضاً هل للهيئة صلاحية في إبرام الاتفاقيات الدولية وهل تؤثر في القرار الاقتصادي للبلدان الصديقة؟.

بدوره كشف رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد غسان القلاع أن من استفاد من الدعم المقدم من هيئة الصادرات والبالغ نحو ٧٠٠ مليون ليرة هم أشخاص معدودون من أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، مقترحاً اعتماد مبدأ دعم عناصر التكلفة لجميع المصدرين صغيراً أم كبيراً، مشيراً إلى أهمية دعم الصادرات باعتبارها تسلط الضوء على عملية التصدير كجزء مهم من العمل التجاري مع أهمية توزيع الدعم المقدم من هيئة دعم الإنتاج المحلي وتنمية الصادرات على كل مدخلات الإنتاج المصدر لكي تستفيد منه الشريحة الأوسع من المصدرين.

وعاد إسمندر ليشير إلى تطبيق المزايا التفضيلية مع روسيا حيث يمكن أن تصبح أفضل من المزايا المعطاة لمصر وتركيا حيث بدؤوا بالاستيراد حالياً ولكن لمنتجات تتمتع بالجودة والمواصفات التي تتناسب مع أسواقهم، مبيناً أن هناك العديد من السلع السورية التي باتت تتمتع بمواصفات وأساليب تعبئة تضاهي السلع الروسية. وأشار مدير عام الهيئة إيهاب إسمندر إلى أهمية التعاون والتنسيق بين الهيئة وغرف التجارة والصناعة والاستفادة من الخبرات والأفكار والعمل بروح الفريق في كل ما يتعلق بدعم الإنتاج المحلي وترويج الصادرات، وقدم شرحاً عن دور الهيئة في تقديم الدعم والمساعدة لقطاع الأعمال وتوفير بيئة الأعمال المواتية لدعم وتنمية الإنتاج المحلي من خلال دعم تنافسية الأنشطة الإنتاجية والتركيز على تنمية وتطوير الإنتاج الزراعي والصناعي.

وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي وبناء القدرات وتعزيز الكفاءة للشركات أوضح اسمندر أنه لدى الهيئة برنامجين الأول لبناء القدرات الفنية للشركات لتنمية قدرات الشركات الصناعية لتمكينها من التوسع والمنافسة محلياً ودولياً مشيراً إلى أن نظام الدعم الفني يتم على أساس تقاسم التكاليف فيما يركز برنامج ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى ضمان القروض الضرورية لاستثمارات الشركات لإنشاء الشركات وتوسيعها وتجديد التجهيزات وإقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة والتكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها وضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة هذه الشركات.

ولفت من جانب آخر إلى أن الهيئة تسعى لإعادة التوازن للاقتصاد الوطني في ظل الأوضاع السائدة من خلال تحقيق زيادة في مستوى إنتاجية العمل في الاقتصاد الوطني لزيادة المعروض من السلع والخدمات من دون زيادة في الأسعار وحدوث تحسن في شروط التبادل الدولية لمصلحة الصادرات الوطنية وهذا يخرج تماماً من دائرة السيطرة بالتالي فإن النمو الحقيقي يتحدد بتضافر عوامل الإنتاج من رأس المال المادي والبشري والعمالة المدربة ومعدل نمو الإنتاجية والتقدم التكنولوجي وتحقيق التوازن بين العرض والطلب وإعادة تخصيص الموارد الإنتاجية نحو مزيد من الكفاءة وإحداث تغيرات مباشرة في بعض مكونات الاقتصاد الكلي للتأثير بشكل مباشر على جانب الطلب للاقتصاد في المدى القصير والعمل على تقليل الفجوة بين الإنتاج والطلب عن طريق زيادة الإنتاج.

ووصف هذه البرامج بذات طبيعة متوسطة وطويلة المدى والتي يمكن تحديدها بالمؤشرات المستهدفة ضمن الإطار الكمي للاقتصاد الكلي للسنوات القادمة استناداً إلى مجموعة من الفرضيات والأسس أبرزها تحليل الوضع الاقتصادي الراهن ٢٠١٠ – ٢٠١٦ وتحديد نقاط القوة والضعف والاستفادة منها واعتماد توقعات الحكومة وصندوق النقد الدولي والخبراء المعنيين، للمؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي والاسترشاد بنتائج أنموذج جاذبية الصادرات الذي تم إعداده في هيئة تنمية وترويج الصادرات بهدف تقدير أداء سورية التجاري ومحددات التدفقات التجارية وربط تحقيق المؤشرات الاقتصادية المستهدفة ضمن الإطار الكمي بالمشاريع والإجراءات الواردة في الخطة والتعرف على حركية الاتجاهات العامة السائدة، والتي يتوقع أن يمتد مفعولها وتأثيرها مستقبلياً، والتعرف كذلك على الاتجاهات العامة، وذلك خلال فترة الأزمة.

> اسمندر: الدفع بالعملات الوطنية في الاستيراد والتصدير يحتاج إلى مناقشات واسعة مع الدول الصديقة

ميالة يتعهد: الدولار سينخفض بشكل كبير وغير مسبوق خلال أيام

| الوطن

ألزم مصرف سورية المركزي شركات الصرافة بالتدخل بمبلغ مليون دولار أميركي ومكاتب الصرافة بـ١٠٠ ألف دولار، لليوم الثاني على التوالي خلال جلسة التدخل التي عقدت ظهر أمس، في الوقت الذي شهدت فيه شركات الصرافة ازدحاماً شديداً من المواطنين، للشراء على سعر ٦٢٠ ليرة.

وأكد المصرف على المسير الهابط لسعر صرف التدخل في الأيام القادمة وبشكل مفاجئ من دون إعلان مسبق، كاشفاً أن قيمة المبالغ المباعة لمؤسسات الصرافة منذ يوم أمس الأول بلغ ١٠ ملايين دولار.

وأوضح ميالة خلال الجلسة أن ما أشيع حول اعتراف المصرف المركزي بسعر صرف السوق السوداء عار من الصحة حيث إن تدخل المركزي بسعر صرف ٦٢٠ ليرة للدولار إنما هو بهدف منع المضاربين من الاستفادة من الفوارق السعرية. نافياً بشكل قطعي سعي المركزي إلى تثبيت سعر ٦٢٠ ليرة للدولار، مبيناً أن هدف المركزي هو إعادة السعر إلى ما كان عليه قبل فقاعة السعر الوهمية التي حصلت خلال الأيام الماضية.

وأعلن ميالة أن المصرف المركزي سيعقد اليوم اجتماعاً مع اتحاد غرف التجارة حيث سيتم التباحث للوقوف على أي مقترحات من شأنها دعم استقرار سعر الصرف.

وفي بيان تلقت «الوطن» نسخة منه أكد حاكم مصرف سورية المركزي أديب ميالة أن سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية سيشهد انخفاضاً كبيراً وغير مسبوق عقب دخول إجراءات المركزي التي تم الإعلان عنها يوم أمس الأول حيز التنفيذ وسيتكبد المضاربون خسائر فادحة.

وأوضح ميالة أن قرار الإعفاء من إعادة قطع التصدير يأتي بهدف تشجيع عملية التصدير وتأمين المعروض من القطع الأجنبي في السوق نتيجة زيادة القطع المباع والناجم عن التصدير والحد من أي عمليات تحايل لشراء حوالات من السوق السوداء لتسديد تعهدات التصدير المستحقة وغير المسددة.

وأعلن المركزي أنه سيزيد من عرض القطع الأجنبي في السوق وبكميات كبيرة من خلال التدخل المباشر واليومي عبر مؤسسات الصرافة، مجدداً تأكيد استمراره بعملية التدخل في سوق القطع الأجنبي بشكل يومي عبر المصارف ومؤسسات الصرافة وجاهزيته لتلبية كامل حاجة السوق من القطع الأجنبي التجارية وغير التجارية بسقوف مفتوحة مبيناً أنه ثبت سعر صرف تمويل المستوردات عند مستوى ٥١٥ ليرة للدولار الواحد.

وكان مصرف سورية المركزي قد أعلن بشكل مفاجئ صباح أمس أنه سيعقد جلسة تدخل طارئة في سوقي دمشق وحلب بحضور ممثلي شركات ومكاتب الصرافة وذلك في مبنى المصرف (ظهر أمس).

وأكد المركزي أن الحضور يجب أن يكون حصراً من مدير عام المؤسسة أو رئيس أو أحد أعضاء مجلس الإدارة بالنسبة لشركات الصرافة أو أحد مالكي المؤسسة الرئيسيين.

ونبه المركزي إلى أن عدم الالتزام بالحضور والمشاركة في عملية التدخل بشكل أصولي «دون عذر مقبول بناء على تقييم المركزي» سيعتبر مخالفاً للتعليمات والقوانين الناظمة لعمل مؤسسات الصرافة والدور الواجب عليها ولاسيما في الظروف الحالية وبالتالي التعرض للغرامات والجزاءات المحددة بقرار مجلس الوزراء رقم ٥٧٢٧ /م/ و لعام ٢٠١٢.

مدرسة جودة الهاشمي أول المضائين بـ«الشمس»

| عبد الهادي شباط

أعلنت وزارة الكهرباء يوم أمس انتهاء أعمال مشروعين للاستفادة من الطاقة الشمسية بكلفة نحو ٢٦ مليون ليرة، المشروع الأول عبارة عن نظام كهروضوئي تضخ المياه من الآبار باستخدام اللواقط الكهروضوئية على أحد الآبار في منطقة المزرعة وذلك من خلال اتفاقية خاصة مع المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بدمشق حيث تبلغ استطاعة النظام الكهروضوئي ١٣,٢ كيلو واطاً، ويعتمد هذا النظام على ضخ المياه من البئر خلال أوقات الإشعاع الشمسي نهاراً وتخزين المياه ضمن خزان التجميع الرئيسي. بلغت الكلفة الإجمالية للمشروع نحو ٦ ملايين ل.س ويقدر العمر الاستثماري لهذا المشروع بنحو ٢٥ سنة حيث من المتوقع أن تبلغ كمية الكهرباء المنتجة منه سنوياً نحو ٢٨ ألف ك واط ساعي، وبالتالي يبلغ الوفر المالي الناجم عن الوفر المحقق في استهلاك الكهرباء المستجرة من الشبكة العامة نحو ١,٢ مليون ل.س وفق قيمة تكلفة الكيلو واط المنتج من المحطات التقليدية أي إن فترة استرداد كلفة المشروع لا تتجاوز ٥ سنوات.. بينما تحدثت الوزارة عن مشروعها الثاني بأنه عبارة عن منظومة كهروضوئية على سطح مدرسة جودت الهاشمي بمدينة دمشق باستطاعة ٢٠ كيلو واطاً والذي يتم تنفيذه بموجب مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارتي الكهرباء والتربية للتعاون في مجال نشر الوعي الطاقي وتطبيقات الطاقات المتجددة التي تتضمن تنفيذ مشروع كهروضوئي ريادي على سطح إحدى المدارس لتوليد الكهرباء بهدف التوسع وتعميم هذه التجربة على بقية المدارس الحكومية.

الفروج التركي يطير تهريباً إلى موائدنا يومياً

سعد الدين: سيطرنا على الوضع وهناك من يتلاعب بالأسعار

| علي محمود سليمان

كشفت مصادر مسؤولة في غرف الزراعة لـ«الوطن» عن دخول كميات كبيرة من الفروج التركي المجمد إلى الأسواق السورية عبر المعابر الحدودية المفتوحة والمسيطر عليها من العصابات الإرهابية المسلحة، حيث يتم إدخالها إلى عدد من المذابح في ريف حماة ومن هناك توزع إلى باقي المحافظات على أنها فروج محلي.

«الوطن» تواصلت مع عدد من أصحاب المداجن في حماة، وعلمت بأن الكميات التي تدخل تقدّر بـ ١٠٠ طن من الفروج التركي المجمد، قسم منها يكون فروجاً كاملاً مجمداً، وقسم فروج مقطع (صدر- فخاذ- دبوس)، وحسب المصادر فإن السيارات التي تنقل الفروج المهرب المجمد توصله إلى مذابح في أطراف حماة وريفها، حيث يتم هناك وضع الفروج في الماء حتى يفك التجميد عنه، ويعاد تغليفه على أساس أنه فروج مذبوح محلياً وتسويقه في أسواق حماة وباقي المحافظات.

وبينّت المصادر أن سعر الكيلو غرام الواحد من الفروج التركي المجمد ٦٢٥ ليرة سورية وهو بوزن يتراوح بين ١٢٠٠ غ و١٥٠٠غ، وأما الفروج المقطع (صدر – فخاذ – دبوس) فهناك تفاوت في الأسعار وهي تختلف حسب العرض والطلب في كل يوم ولكنها بالشكل العام تنخفض عن الأسعار المحلية بنسبة تصل في بعض الأحيان إلى ٤٠٪.

المصادر في حماة أضافت: إن هناك فروجاً حيّاً يتم إدخاله إلى الأسواق وهو بالأصل من مداجن في ريف إدلب وحلب، حيث تتم تغذيته بعلف حيواني يستجر من المسالخ والمذابح في تركيا، لكونه يساعد على تسريع نمو صغار الفروج بشكل أكبر من العلف النباتي، ويحقق زيادة في الوزن وكمية اللحم، مع العلم أنه غير صحي وقد يتسبب بأمراض كثيرة، وغير مستعمل لدى المداجن في سورية.

مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك باسل الطحان أكد أن المديرية تتابع الأسواق كافة لضبط أي حالات تلاعب وغش، وأي مادة تدخل إلى الأسواق بطريق غير نظامية يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بها وتنظيم الضبط وتعلم الجهات المختصة بالمواد المهربة وبالذات المديرية العامة للجمارك.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّنَ الطحان بأنه بالنسبة لمادة الفروج فإن هناك توجيهاً سابقاً من وزير التجارة الداخلية بالتأكد من وضع الفروج في الأسواق وملاحقة أي عمليات تهريب تتم من بعض ضعاف النفوس واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين، وأضاف الطحان: إنه تم تنظيم عدد من الضبوط بحق مخالفين في بيع مادة الفروج ضمن أسواق حماة وتم التشديد على مديرية التموين في حماة لمتابعة أي مخالفات قد تقع في هذا المجال.

رئيس لجنة مربي الدواجن في اتحاد الغرف الزراعية السورية نزار سعد الدين أوضح لـ«الوطن» أنه تم الإبلاغ عن وجود عدة حالات لتهريب فروج تركي مجمد إلى أسواق حماة وعليه توجهت الجهات المعنية لمتابعة الموضوع وتمت السيطرة ومنع استمرار التهريب، مشيراً إلى أن هناك بعض الباعة الذين يستغلون الحديث عن وجود الفروج المهرب وفرق السعر عن الفروج الحي والمذبوح للتلاعب بالأسعار.

وعما يتعلق بالعلف الحيواني بيّن سعد الدين بتصريحه لـ«الوطن» أنه ليس من مصلحة أحد تغذية الفروج بالعلف الحيواني كونه يتسبب بالعديد من الأمراض للفروج نفسه وقد يتسبب بنفوقه، إضافة إلى أنه يتسبب بأمراض للإنسان، ولفت سعد الدين إلى إمكانية قيام بعض ضعاف النفوس باستغلال هذه الأمر لتحقيق مكاسب غير مشروعة وهؤلاء لا يمكن الوصول إليهم إلا من خلال الإبلاغ والشكاوى ليتم كشفهم ووضع حد لتلاعبهم بالأسواق.

«التجاري» يحصّل ٧,٥ مليارات ليرة من «صغار» المتعثرين و«الكبار» على رأسهم ريشة

| محمد راكان مصطفى

كشف مدير عام المصرف التجاري السوري فراس سلمان لـ«الوطن» أن مجموع الودائع بالليرة السورية وبالعملة الأجنبية مقومة بالليرة لدى المصرف حتى نهاية الربع الأول للعام الجاري (٢٠١٦) وصل إلى نحو ٧٣٦ مليار ليرة سورية.

وفي التفاصيل بين سلمان أن الودائع تنوعت بين ودائع تحت الطلب بالعملة السورية بلغت ٣٣٩ مليار ليرة سورية، وودائع بالقطع الأجنبي مقومة بالليرة نحو ١١٩ مليار ليرة سوية، على حين بلغت الودائع لأجل بالعملة السورية ٧٩ مليار ليرة سورية وبالقطع الأجنبي مقومة بالليرة نحو ١٥١ مليار ليرة سورية، كما بلغت ودائع التوفير لدى المصرف ٤٨ مليار ليرة.

وبين سلمان أن نسبة السيولة لدى المصرف بلغت ٣٦,٧٩٪ بجميع العملات، بلغت نسبة السيولة بالليرات السورية ٤٢,١٧٪ في حين وصلت نسبتها إلى ٣٤,٢٠٪ بالعملات الأجنبية.

وعن المقترضين المتعثرين لدى المصرف أوضح سلمان أن عدد العملاء المتعثرين وفق آخر ميزانية ٤٤٦٤ متعاملاً متعثراً، على حين بلغ إجمالي المبالغ المتعثرة لدى المصرف وفق آخر ميزانية ٧٣ مليار ليرة سورية، وبلغ عدد التسويات التي أجراها المقترضون المتعثرون لدى المصرف على كل القوانين والمراسيم حتى نهاية الربع الأول من العام الحالي ٧٠٢ تسوية بمبالغ إجمالية تزيد على ٧,٥ مليارات ليرة سورية على حين بلغ إجمالي دفعات حسن النية المسددة ما يزيد على ٧٠٠ مليون ليرة سورية.

وعن إقبال المقترضين المتعثرين للتسوية بموجب القانون ٢٦ لعام ٢٠١٦ وإن كان هناك أحد من كبار المقترضين المتعثرين لدى المصرف تقدم للتسوية بموجبه بين سلمان أن القانون ٢٦ القاضي بتسوية الديون المتعثرة لدى المصارف العامة مازال في بداياته، منوهاً بأنه لم يتقدم أي من كبار المقترضين لدى المصرف للاستفادة منه حتى تاريخ اليوم.

أما بالنسبة لقروض المصرف للقطاع العام فبين مدير المصرف التجاري أن إجمالي التسهيلات والقروض المقدمة من المصرف للقطاع العام وصل إلى ٣٥٠ مليار ليرة سورية.

وعن عدد القروض التشغيلية التي منحها المصرف منذ إطلاقها كشف سلمان أنها لم تلق إقبالاً من المتعاملين بسبب شرط مدة تسديد القرض المحصورة بعام واحد وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة، وذلك على الرغم من الدعاية التي سبقت إطلاق القروض التشغيلية وحماسة الجهات المعنية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

من جهة أخرى وبالحديث عن الصرافات الآلية لدى المصرف بين سلمان أن عدد الصرافات الآلية لدى المصرف والتي في الخدمة ٢٥٠ صرافاً آلياً في مختلف المدن السورية نصفها تقريباً في مدينة دمشق وريفها، وقد وصل إجمالي السحوبات على جميع الصرافات الآلية خلال الربع الأول من العام الحالي ٣٠ مليار ليرة سورية.

وأكد سلمان أنه يتم بذل مزيد من الجهد والمتابعة لعمل الصراف ليبقى في الخدمة المستمرة وخاصة في أوقات الذروة المتعلقة باستحقاق الرواتب، وقال ساعدنا في ذلك موافقة الجهات المختصة على التقسيم الزمني لاستحقاق الرواتب حيث تم البدء في الخامس عشر من كل شهر لصرف رواتب العسكريين، والبدء في العشرين من كل شهر بصرف الرواتب المتقاعدين من المدنيين، كما بقي في نهاية الشهر كما العادة مخصص لرواتب العاملين الموطنة رواتبهم لدينا. مبيناً أنه إضافة إلى متابعة التغذية المستمرة للصرافات لحظة بلحظة حتى في أوقات ما بعد الدوام أو في أيام العطل الرسمية للصرافات على جدران الفروع يتم استنفار كامل فريق العمل المختص بمتابعة عمل الصرافات من أمناء صناديق وكادر فني وإداري وخاصة في أوقات الذروة والمتمثلة من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الخامسة مساءً.